

وقال الاصل  
في الصلاة  
في قوله تعالى  
لا تقبلوا  
منه

سبين اي تقريباً لا تحديداً فيتمسح قبل تمامها بما لا يسع حيثما  
وطهر اذون ما يسعها واورات الدر اي ما بعضها قبل من  
الامكان وبعضها فيه جعل الثاني حيثما ان وجدت شرة وطه المارة  
**واحد اكثر** اي ليس جواز ان لا تحذف احد الاكثر **واقل** من  
الحل **سنة اشهر** ولحقتان لحظة الوضوء والحظة لا موضع من مكان  
اجتماعها بعد عمدا امكاح **واكثر** اي من طول **اربع سنين** **وعا**  
**سبعة اشهر** للاستقرار كما احتج بوقوعه المشافعي وكذا الامام مالك  
حكى عنه ايضا انه قال جازنا امرأة تجوز من سجلات امرأة صدق  
وزوجها رجل صدق جعلت ثلاثة ابطن في الشئ عشرين سنة تجوز  
كل رطل اربع سنين وقد روي هذا عن غير المرأة المذكور في ثم شرع  
في احكام الحيز فقال **وجوز بالحيز** ولو افله **ثمان سنين** الا اول  
**الصلاة** وضنها ونفها ولو استجدت الصلاة والتلاوة والشكر الثاني  
**الصوم** وضه ونفاه ويجب قضاء صومها من سجالات الصلاة التوا  
عائشة رضي الله تعالى عنها كان يصيب ما زاد في الحيز في يوم  
بقضاء الصوم ولا يؤمر بقضاء الصلاة وهو الشيخان والنفق  
الاجماع على ذلك وفيه من المصنفين ان الصلاة في الحيز في قضاؤها  
علاق الصوم وهذا هو قضاؤها في كل يوم بخلاف ذلك في المما  
فتقل فيها عن بن الصلاح والرد المحتار ما بيننا وكذا انه يحكم  
لان عائشة رضي الله تعالى عنها من المصنفين ان الصلاة في الحيز في قضاؤها  
محللة فيما امر بفعله ويحرم في غيره من الزواجر في الصلاة  
مكروه بخلاف الجملة والاصح ما بيننا من المصنفين ان الصلاة في الحيز  
كلها التحريم والاولى فيه من المصنفين ان الصلاة في الحيز في قضاؤها  
بقضاء الجاهلون والمعني عليه في علي هذا فتعد صلاتها اركاناً لله

لغيره ان يكون  
وتشترطه  
لا يفتي  
الفتوى  
ع ٢

والا

والا وجه عدم الاعتقاد ووجوب القضاء عليها في الصوم بائس  
جهد من النبي صلى الله عليه وسلم فلم يكن واجبا حال الحيض  
والنفاس لانها ممنوعة منه والمنع والوجوب لا يحتجان اثبات  
**قرآن** من **القرآن** باللفظ والاشارة من الاخرين كما قاله القاضي في  
فتاويه فانها منزلة منزلة النطق هنا ولو بعض الآية للاختلاف  
بالتعظيم يتواقتضيه ذلك غير هام لا حديث الترمذي وغيره  
لا يقر الخشب ولا الحايض شيئا من القران ويقاروي بكسر الحينق  
علي النبي وصحة ما علي الخبر المراد به النبي ذم في الجموع وضعفه لانه  
له مناقبات جبر ضعفه ولن يحدث اكبر اجوار القران علي قلبه  
ونظر في الصحيحين وفرقة من الصحابة تلاوته وتخريك لسانه وهمسه  
بحيث لا يسمع نفسه لانها ليست بقراءة قران وفاقد الطهورين  
يقرا الصلاة وجوبا فقط المتأله لانه مضطر اليها خلافا  
لقرآني في قوله لا يجوز له فجزئها غيرها اما خارج الصلاة فلا  
يجوز له ان يقرأ شيئا لان يقرأ المصحف من مطاوعا ولا ان توطأ  
الحايض ولا المتفسا اذا انقطع دمها وانما قال المصنف فيجوز  
له ان يقرأ ان يقرأ ولو في الصلاة وهذا في حق النبي صلى الله عليه وسلم  
انما الكافر لا يسع من الصلاة لانه لا يعتقد من ذلك كما قاله  
الماوردي وانما تصليته في الصلاة في ان روي اسلامه ولا فلا  
**سنة** من المصنفين ان الصلاة في الحيز في قضاؤها  
واختار حكمه وحكامه في قوله عند الركوب سبحان الذي  
سخر لنا هذا وما كنا له من **سنة** في طيفين وعند المصنفين ان  
لله وانما الابداح صوت وما يري به لغناه بلا قصد فان قصد  
القران وحده اوضح الذكر من ان الصلاة فلا كتابة عليه المتوجب

كتاب  
الاصول  
في  
الاصول  
في  
الاصول